آليّات التّحليل الإعرابيّ في كتاب الأمالي لابن الحاجب

الزايدي بودرامة
مخبر معجم المصطلحات اللغوية
جامعة محمد لمين دباغين -سطيف02
z.boudrama@univ-setife2.dz

أنور طراد*
مخبر معجم المصطلحات اللغوية
جامعة عباس لغرور -خنشلة
tradmaster92@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/05 تاريخ القبول: 2021/04/28

الملخّـص:

يهـدف هـذا المقـال إلى إبـراز آليـات التّحليـل الإعـرابيّ عنـد ابـن الحاجـب النحـوي (ت 646هـ) في كتابـه الأمـالي، وكيفيـة توظّيفهـا في تحليـل الجمـل والنّصـوص، كآليّـة العامـل، والتّعليـق، والحركـة الإعرابيـة، والدّلالـة المعجميّـة، وغيرهـا، وقـد اخترنـا ابـن الحاجـب تخصيصـا لمـا امتـاز مـن إحاطـة بشـوارد النحـو وأسسـه، وعمـق في التحليـل والمناقشـة. وقـد توصّلنـا إلى أنّ التّحليـل الإعـرابيّ عنـده يعـدّ ركيـزة مهمّـة للكشـف عـن المعـاني النّحويـة والتّدليـل عليهـا، وأنّ لهـذا التّحليـل آليـات شـكليّة كحركـة الإعـراب، وموقـع الكلمـة... ومعنويّـة كالتّعليـق، تسـهم كلّهـا في تحديـد وظيفـة العنـاصر داخـل الجملـة.

الكلمات المفاتيح:

الإعراب - التّحليل الإعرابي – العامل – التّعليق – التّركيب - ابن الحاجب.

المؤلف المراسل: أنور طراد، البريد الالكتروني: tradmaster92@gmail.com

Mécanismes d’analyse syntaxique dans le livre d’Al-Amali d’Ibn al-Hajib

Résumé

Cet article vise à mettre en évidence les mécanismes de l'analyse de déclinaison (ʾiʿrāb) de la grammaire d'Ibn al-Hajeb, dans son livre al-Amali, et comment les utiliser dans l'analyse des phrases et des textes, comme le mécanisme de la théorie gouvernementale (ʿāmil), les relations entre les composants de la clause (taʿlīq), les diacritiques, la connotation lexicale, et autres. Nous avons choisi Ibn al-Hajib parce qu'il a Maîtrisé la grammaire Arab et l'a développé, et il a eu beaucoup de discussions dans ses analyses. Nous avons conclu que le ʾiʿrāb est très important pour lui pour révéler les significations grammaticales et connaître la signification des expressions, et que cette analyse a des mécanismes formels tels que les signes diacritiques et la position du mot... et les mécanismes sémantiques tels que le taʿliq, qui contribuent tous à déterminer la fonction des éléments dans la phrase.

Mots clés:

ʾiʿrāb - syntaxe - gouvernement théorique - taʿlīq.

Syntactic analysis mechanisms in Ibn al-Hajib's book Al-Amali

Abstract

This article aims to highlight the mechanisms of the declension (ʾiʿrāb) analysis of Ibn al-Hajeb grammar (d.646 AH) in his book al-Amali, and how to employ them in the analysis of sentences and texts, such as the mechanism of the theory government (ʿāmil), the relations between clause components (taʿlīq), the diacritics, the lexical connotation, and others. We chose Ibn al-Hajib because he Mastered the Arabic grammar and expanded on it, and he had a lot of discussion in his analyzes. We have concluded that ʾiʿrāb is very important for him in revealing the grammatical meanings and knowing the significance of expressions, and that this analysis has formal mechanisms such as the diacritics and the position of the word... and the semantic mechanisms such as the taʿliq, all of which contribute to determining the function of the elements within the sentence.

Keywords:

ʾiʿrāb - syntax - theory government – taʿlīq.

مقدمة

الإعراب بمفهومه التّطبيقي هو أحد الطّرائق التي كان يركن إليها علماء العربية المتقدّمون لقراءة النّصوص واستنطاق مكنونها، إنّه عملية تحليل للملفوظات، وذلك بتحليل عناصرها وتفكيكها بحثا عن الوظائف النّحويّة التي تنظّمها، ولا يستقيم هذا التّحليل، ولا يحقّق النّتائج المرجوّة منه إلّا إذا استحضرت مجموعة آليّات يتسلّح بها المحلّل في سبيل الوصول إلى تحليل مقبول يجمع بين متطلبّات الصّناعة النّحويّة، ومتطلّبات المعنى المراد إبلاغه، ولا يمكن بحال تصوّر أنّه جانب تجريديّ خالص لا يحتاج إلّا لما تمدّه به الصّناعة النّحويّة، ذلك أنّنا نجد المحلّلين العرب لمختلف النّصوص (الشعر، والقرآن، والحديث...)، يستندون على ما تمدهم به الصّناعة النّحوية، لكنّهم لا يكتفون بها، فهي عندهم رافد من الرّوافد التي يستندون إليها في التّحليل، من أجل البيان، والكشف، والاستنطاق.

وفي سبيل بيان بعض تلك الآليّات التي كانت معتمد علماء العربيّة المتقدّمين فقد سعينا في هذا المقال إلى تقديم قراءة كاشفة لها عند علم من أعلام العربية، وهو ابن الحاجب النّحوي الشّهير، وقد اخترنا عيّنة من كتبه متمثّلة في كتابه الأمالي النّحويّة، نظرا لأنّه جمع فيها بين التّنظير والتّطبيق، ممّا يجعله مدوّنة مثاليّة لاستقراء تلك الآليّات وتتبّعها في مظانّها.

لذلك فالسّؤال الجوهريّ المحرّك لهذا البحث والذي يؤسس لإشكاليته هو: ما هي الآليات الإعرابية التي اعتمدها ابن الحاجب في تحليلاته التي طالت مختلف الجمل والنّصوص، وما هي مرتكزاتها، ومخرجاتها؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيس أسئلة فرعيّة نوجزها في: هل يتوقّف هذا التّحليل عند حدود المعنى الحرفي أم يتعدّاه إلى المعنى الفنيّ والمعنى المقصديّ؟ وإذا كان الإعراب فرع المعنى فكيف يصبح الإعراب كاشفا عنه؟

أمّا المنهج الذي سطّرنا في ضوئه مادّة البحث فقد كان المنهج الوصفيّ؛ الذي يتأسّس على آليتي وصف المدونة وتحليلها، وصولا إلى بناء الأحكام المتعلقة بكشف

آليات التحليل الإعرابي والتدليل لها من المدونة. أما المنهجية فقد حاولنا أن نسير في بحثنا هذا سيرا تدرجيّا تكامليّا بدأناه بتعريف موجز بابن الحاجب وكتابه، ثمّ عمدنا إلى تتبّع مدلول الإعراب في بيئتيه التّداولية (اللّغوية، والنّحوية)، وصولا إلى تحديد مفهوم التّحليل الإعرابي، ثمّ استقرأنا الآليّات التي كانت معتمد ابن الحاجب في تحليله للنّصوص، مدلّلين على كلّ مسألة نذكرها.

وموضوع التحليل الإعرابي ليسا موضوعا جديدا إلا في مدوّنته المعالجة، فلا يوجد -حسب اطّلاعنا- من درس التحليل الإعرابي، وبحث عن آلياته عند ابن الحاجب، وخصوصا في كتاب الأمالي. وعليه، فمن الدراسات التي تتقاطع مع بحثنا في جزئية من جزئيات الموضوع نذكر دراسة: جمال عبد العزيز أحمد، آليات التحليل النحوي للنص اللغوي (دراسة في أدوات النظر الإعرابي للنصوص) أتى فيه على أهم الأسس التي تعين المحلل لكي يحلل نصا إعرابيا؛ كتحديد مدلول الحرف، والوقوف على ثوابت الإعراب، والتمييز بين النظرة الإفرادية والتركيبية...، ومنها رسالة ماجستير بجامعة الجزائر (2007 - 2008) لـ: أمين قادري، مثارات الغلط الإعرابيّ من خلال كتاب مغني اللّبيب لابن هشام الأنصاري، ركز فيها على مناقشة جوانب الغلط التي يقع فيها المعرب، ومدى جعلها معيارا نقديا للتراث الإعرابي الموروث، ومنها مقال لـ: محمد عبد الفتاح الخطيب، أصول التحليل النحوي لآيات القرآن الكريم (الخطيب، 1438) (الاحتياط من تفكيك نظم القرآن أنموذجا) ركز فيه على فقه الحركة الإعرابية، والعدول عن الأصل، ثم أسهب في الحديث عن الاحتياط من ضياع المعاني.

1. التّعريف بابن الحاجب

هو العلامة جمال الدين عثمان أبو عمرو بن الحاجب الكرديّ الدُّوينيّ الأصل، الإسنائي المولد، المقري النّحوي المالكيّ الأصوليّ الفقيه، صاحب التصانيف المنقحة، ولد بعد سنة السبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بإسنا من الصعيد، وذكر الذهبي أن ابن الحاجب اشتغل بالقاهرة وحفظ القرآن وأخذ بعض القراءات عن

الشاطبيّ وسمع منه اليسير (...) صنف أبو عمرو في الفقه مختصرا، وفي الأصول مختصرا وآخر أكبر منه سمّاه المنتهى، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها، وفي التصريف الشافية وشرحها، وفي العروض قصيدة، وشرح المفصل بشرح سمّاه الإيضاح، وله الأمالي في النّحو مجلد ضخم في غاية التحقيق، وقد خالف النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها. وقد أخذ العربية عن الرضيّ القسطنطيني، ولقيت تصانيفه قبولا لجزالتها وحسنها.. انتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته ومات بها في ضحى يوم الخميس السادس عشر من شوال سنة 646هـ (السيوطي، 1965 الصفحات 134 - 135).

2. كتاب الأمالي لابن الحاجب (لمحة موجزة)

سمي هذا الكتاب بالأمالي نسبة إلى طريقة أخذه، فقد كان ابن الحاجب يملي على طلبته ما يتيسر له في مجالس متفرقة، ثم جمعت تلك الأمالي منسوبة إلى مملیها، وهي طريقة شاعت في التراث كثيرا، ولذلك نجد أمالي ثعلب، وأمالي القالي، وأمالي ابن الشجري،... ذكر محقق الكتاب أن ابن الحاجب أملى»كتابه ما بين 609 هـ وسنة 626 هـ في القاهرة، ودمشق، وغزة، وبيت المقدس، ذكر في بعض الأمالي مكان الإملاء وتاريخه، وذكر في بعضها مكان الإملاء أو تاريخه، وفي بعضها أهمل المكان والتاريخ معا، فالإملاءات التي ذكر فيها التاريخ والمكان (324) إملاء، والإملاءات التي ذكر فيها المكان ولم يذكر فيها التاريخ فكانت (24) إملاء، والإملاءات التي ذكر فيها التاريخ ولم يذكر فيها المكان (7) إملاءات، أما الإملاءات المجهولة التاريخ، والمكان فقد بلغت (283) إملاء، وبهذا يكون عدد ما أملاه (638) إملاء». (الحاجب، دون تاريخ ص40).

والملاحظ كذلك أنّ هذه الأمالي لم يعتدّ في ترتيبها على البعد الزمني، بل نجدها متفرقات بعضها سنة ثلاث عشرة، والآخر سبع عشرة، و...، ولو كانت مرتبة لأمكن ردّ المتقاربات إلى بعضها في معرفة الزمان والمكان بكل سهولة، وهذا يعكس عدم أحادية التقييد، فالمرجّح أنه جمع في كتاب من تتبعها من طلبة كثيرين.

حوى هذا الكتاب أقساما ستة: 1- قسم عني بتحليل الآيات القرآنية. 2- قسم تناول تعقيبا، وتحليلا على مواضع من المفصل للزمخشري. 3- قسم تعلق بإيراد بعض مسائل الخلاف، وبيان الراجح والمرجوح. 4- قسم عالج بعض القضايا الموردة في مؤلفه المختصر الكافية. 5- عالج بعض الأبيات من حيث تحليلها الإعرابي, وبيان معانيها. 6- جمع آمالاً مطلقة بعضها تناول قضايا تنظيرية، وبعضها ترجيحية، وأخرى تطبيقية.

3. مصطلح الإعراب واستعمالاته عند المتقدمين

إذا أطلق مصطلح الإعراب في بيئته التداولية، فإنّ مدلوله يستوعب جهتين من الفهم، لابدّ من التّمييز والتّفريق بينهما، تتعلّق الأولى منهما بالنّظر إليه على أنه حقيقة أصيلة من حقائق العربية ومميزاتها، ذلك أن الإعراب من أبرز مظاهرها، وهو تلك التّغيرات التي تلحق الكلمات أثناء إنجاز ملفوظ ما منظورا إليها من ناحية الدّور الدّلالي الذي تؤديه داخل الملفوظ، هذه التّغيّرات تغيّرات صوتية محصورة في تناوب ثلاثة صوائت تتساير مع الحروف الصوامت، إلا أنّ المراد منها ما كان في آخر حرف من الكلمة، ذلك أنّ جميع الصوامت في بنية الكلمات العربية لا تكون بمعزل عن الصائت وهي متحرّكة، وإنما كان التّركيز على الأواخر دون غيرها لأجل أنها تحمل قيمة تمييزية، إذ هي دليل على أدوار وظيفية تركيبية، ولذلك نجد أنه بسببه اكتسبت الكلمات حرية في الحركة مع الحفاظ على الوظيفة، فيمكنها أن تتقدم أو تتأخر بحسب الأغراض البلاغية دون أن يضطرب الذّهن في تحديدها أو يتيه.

هذا الإعراب يعدّ من أجلى ما تتميز به العربية عن بقية اللّغات الأخرى، ولا يوجد دليل واحد يثبت أنّ العربية لم تكن معربة في زمن ما ثمّ أعربت، قال الزّجاجي: «فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون: إنّ العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب، ثم أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أوّل تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق

بـه زمانـا غيــر معـرب ثـم أعربتـه» (الزجاجـي، 1986، ص68)، وفي هـذا الصـدّد يقـول برجشـتراسر: «الإعـراب سـامي الأصـل تشـترك فيـه اللغـة الأكديـة، وفي بعضـه الحبشـية، ونجـد آثـارا منـه في غيرهـا، غـير أنّ العربيـة ابتدعـت شـيئين: الأوّل: إعراب الخـبر والمضاف وتتفـق في بعـض ذلـك مـع أخواتهـا، والثـاني: عـدم الانـصراف في بعـض الأسـماء وتنفـرد بذلـك عـن غيرهـا « (برجشـتراسر، 1982، ص16) وقـال رمضـان عبـد التّـواب: «نـرى أن الإعـراب كان مـن الأمـور التـي تسـاعد عـلى حريـة بنـاء الجملـة العربيـة، وأنّ الجملـة العربيـة لهـذا السّـبب كانـت تقـال بأوجـه عـدة «(التـواب، 1999، ص395)، فالإعـراب أكسـب الكلـمات بعـض هويتهـا التّركيبيـة، فصـارت لا تلتبـس بغيرهـا، ويجمـع علـماء العربيـة عـلى نسـبة الوظيفـة للحـركات الإعرابيـة، إلا قطربـا الـذي كان لـه رأي آخـر، فقـد ذهـب مذهبـا رأى فيـه أنّ العـرب: « إنمـا أعربـت كلامهـا لأنّ الاسـم في حـال الوقـف يلزمـه السّـكون للوقـف، فلـو جعلـوا وصلـه بالسّـكون أيضـا لـكان يلزمـه الإسـكان في الوقـف والوصـل، وكانـوا يبطئـون عنـد الإدراج، فلـما وصلـوا وأمكنهـم التّحريـك، جعلـوا التّحريـك معاقبـا للإسـكان ليعتـدل الـكلام، ألا تراهـم بنـوا كلامهـم عـلى متحـرك وسـاكن، ومتحركـين وسـاكن، ولم يجمعـوا بـين سـاكنين في حشـو الكلمـة، ولا في حشـو بيـت، ولا بين أربعـة أحـرف متحركـة؛ لأنهـم في اجتـماع السـاكنين يبطئـون، وفي كـثرة الحـروف المتحركـة يسـتعجلون وتذهـب المهلـة في كلامهـم، فجعلـوا الحركـة عقـب الإسـكان» (الزجاجـي، 1986، ص71), وهـو رأي لـه وجاهتـه وإغـراؤه، ولكـنّ ردّ النّحـاة أقـوى وأحكـم، فقـد ردّوا عليـه، وكان أسـاس ردّهـم مبنيـا عـلى القيمـة، حيـث ذكـروا أنّهـا لـو كانـت دخلـت كـما يقـول لمـا اختـيرت حركـة معينـة في مـكان معـين، ونزعـت مـن آخـر.

أمـا الجهـة الثّانيـة لمفهـوم الإعـراب فتنقلنـا مـن الخاصيّـة الاسـتعمالية التّداوليـة للغـة العـرب، إلى بيئـة التّـداول الاصطلاحـي عنـد النّحـاة، ويبـدو أنّ النّقـل لم يبتعـد كثـيرا عـن الجهـة الأولى إذ نجـده يؤسّـس للمفهـوم نفسـه الـذي للإعـراب، مـع زيـادة تضييـق أو بالأحـرى تخصيـص، وقـد حـاول الجرجـاني في كتابـه «المقتصـد» تقريـب المفهـوم جاعـلا منطلقـه الدّلالـة اللّغويـة لهـذا المصطلـح، قائـلا: «اعلـم أنّ الإعـراب عـلى وجهـين؛

أن يكون من قولهم: أعرب عن نفسه، إذا بيّن ما في ضميره وأوضحه؛ لأنّ حقيقة الإعراب إيضاح المعاني، والمعرِبُ: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضّحها، والوجه الثاني: أن يكون أعرب منقولا من قولهم: عَرِبت معدته إذا فسدت، فكأنّ المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلك لبسا وإفسادا، فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم ودلّلت بكل واحدة على معنى اتّضح المقصود، وزال اللّبس والفساد، فأعربت على هذا القول مثل أعجمت بمعنى: أزلت عجمته، فهذه الهمزة تسمى همزة السّلب» (الجرجاني، 1982، ص97_98)، فأساس الإعراب هو الإيضاح والإبانة (لغة، وصناعة)، ولكن النّحاة وسّعوا من دائرة هذا المصطلح، معدّدين سياقات مختلفة له، فهو إيضاح وإبانة إذا تعلّق الأمر ببيان الوظائف النّحوية التي سبيلها العلامات الإعرابية، وهو مقابل للبناء، إذا تعلّق الأمر بثبات الحركة وتغيرها لعامل ولغير عامل، وهو وسيلة لتحليل الملفوظ، وبيان تعالقات وحداته، وهذا المفهوم الأخير يساوي بين النّحو والإعراب؛ حيث إنهما تساويا في الغاية التي هي: «فهم تحليل الجملة تحليلا لغويا يكشف عن أجزائها، ويوضّح عناصر تركيبها، وترابط هذه العناصر بعضها مع بعض الآخر، بحيث تؤدي معنى مفيدا، ويبين علائق هذا البناء، ووسائل الرّبط بينهما والعلامات اللّغوية الخاصّة بكل وسيلة من هذه الوسائل» (عبد اللطيف، 2003، ص19).

وقد كان المدلول الثّاني نتيجة من نتائج الدّراسة الوصفيّة للأساليب العربيّة، يدلّك على هذا الصّيغة التي طرحها بها سيبويه مفرقا بينها؛ قال: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والضم، والكسر، والوقف» (سيبويه، 1983، ص13)، فهو قد تتبّع، واستقرأ، فميّز بين ألفاظ تتغير حركة آخرها وأخرى تثبت، وهذا التغيير يحكمه السّياق، حيث يراعى فيه تطالب الوحدات داخل الملفوظ، قال سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة بما يحدث فيه

العامل... وليس شيء إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب» (سيبويه، 1983، ص13).

لكنّ الذي يهمّنا -في هذا السّياق- من تلك المفاهيم هو المفهوم الأخير (تحليل الجمل والنّصوص) الذي فيه يعاد النظر إلى الملفوظات اعتمادا على الرّصيد التّقعيدي، أو باستحضار الأصول التي تعرف بها أحوال تركيب كلام العرب، هذه الأصول تشمل جميع ما يضبط سلوك المفردات، والجمل، وأشباهها حين تنتظم داخل التعبير، وعندما يمارس العربي الكلام، فإنه يستخدم أحكام هذه الأصول، ويجريها في التركيب, ليكون فيما ينجزه من نثر أو شعر محقّقا لعمليات الإعراب، وعلى هذا يصحّ القول إن الإعراب هو: «التعبير عن الوظائف التركيبية، والمعاني النحوية، والعلاقات الإعرابية لعناصر العبارة» (قباوة، 2002، ص164)، فالإعراب هو النحو من منظور عامّ، وإن كان قد خصّ الإعراب بالإجراء التطبيقي، وخصّ الثاني بالإجراء التنظيري، والثاني منهما مآله إلى الأول لا محالة، ولذلك يقول محمد حماسة عبد اللطيف: «إن الغاية من دراسة النحو هي فهم تحليل بناء الجملة» (عبد اللطيف، 2003، ص19).

إنّ التحليل الإعرابي هو تطبيق لمعطيات التنظير على الملفوظات، وهو وسيلة في يد الباحثين تضمن تحرير المعنى وتوجيهه، كما لو كان المحلل عربيا قحّا، يفهم مقاصد العرب من كلامها، وليس هذا فقط بل هو آلية يستعان بها في ضبط المداليل الحرفية، والمداليل السياقية لوحدات وعناصر النصوص، لأنّ الإعراب ليس توجيها للحركة الإعرابية فقط، بل هو فوق هذا فهم لمداليل العناصر، وفهم لناتج تعالقاتها، وفهم لما يترتّب من تغيير في التعليق، كما يمكن القول إنّ الإعراب هو الصورة التطبيقية لفكرة النظم الجرجانية، ذلك أنّ الناظم يتوخى الفروق الدقيقة التي يكشف عنها النّحو، والمحلل إعرابيا يستند إلى مرجعية نحوية دلالية من

أجل الكشف عن الخبيئات التي أرادها الناظم بصياغته، والنصّ في آخر المطاف تعليق بين الكلم، وبين الجمل، والاشتغال على هذا التعليق هو كشف للبنية المضمرة التي بنيا عليها، كما أنها كشف للدلالات التي تشف عنها تلك التعالقات مضافا إليها الدلالة المستفادة من المداليل المعجمية والسياقية.

4.التّحليل الإعرابي والمعنى

إن النّحو هو تلك الأطر التجريدية الموجودة ضمنا في الكلام، وبعد عملية التقعيد صار النحو يشكل النموذج الذي تُصب فيه المواد المراد تشكيلها، وهو نموذج مفروض (حتمية اجتماعية) لا اختيار فيه، فلا ينبغي لأحد أن يحيد عنه، وإذا ما أريد تحليل كلام ما فإنه يتطلب استحضار تلك النماذج التي تكون حاملة لبعض المعنى، هذا المعنى يكتسب هويته الاستقلالية النهائية بتضافره مع وحدات الملفوظ (الوحدات المعجمية)، فالأطر التجريدية والوحدات المعجمية يشكلان معا الدلالة العامة لهذا الملفوظ، فكلّ ملفوظ يتشكل من وحدات منتظمة في نموذج، والتحليل الإعرابي هو محاولة كشف المعنى عن طريق كشف النموذج بمراعاة الوحدات اللفظية، إلا أن النموذج قد يتعدد، فيصير الملفوظ محتملا للتعدّد كذلك، وقد يصلان إلى حد التعارض، فتجد أن النموذج يطلب شيئا، والملفوظ شيئا آخر، وفي هذا الصدد يذكر الإمام ابن جني أنه إذا تجاذب المعنى والإعراب «هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب» (ابن جني، 1952، ص182)، فالمعنى هو أساس الملفوظ والإعراب موصل إليه، ولكي تتّضح صورة هذا التعارض نأخذ مثالا من أمثلة ابن جني حول هذه القضية قال: «فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطارق /8-9)، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السّرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ، لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى)، وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو المراجعة والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضيا له، والإعراب

مانعا منه احتلت له بأن تضمر ناصبا يتناول الظّرف، ويكون المصدر الملفوظ دالا على ذلك الفعل، حتى كأنّه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السّرائر، ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله» (ابن جني، 1952، ص182)، والمتملك لزمام هذا وذاك هو المحلّل، فالتّعدّد أو الاختلاف تحكمه رؤية المحلّل وقدرته؛ إذ قد يكون التوجيه مردودا؛ ومع ذلك فإنّ قدرة المحلل وتمكنه قد يطغيان على أي ردّ أو تضعيف، ومثاله تحليل الزمخشري للآية ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (الفلق / 02) فقد أبى أن تكون موصولة بمعنى الذي، ورأى أنها مصدرية، نافيا أن ينسب القبح إلى الله، وبذلك غير المعنى من دلالة الموصولية، إلى دلالة المصدرية، وصار هذا التحليل الإعرابي دليلا مقبولا موجّها لتلك الدّلالة التي أرادها.

وبناء عليه، فالتحليل الإعرابي قد يكون دليلا على المعنى، وقد يستند على المعنى في توزيع وحداته، بحسب الملفوظ، وما توفّر عليه من قرائن، فهما متجاذبان، متكاملان، إلا أنّ الهدف الأساس من الإعراب والتحليل الإعرابي إنما هو كشف المعنى، وهو إنما يشتغل على البنى التّجريدية أو النّظم التي تجيزها بنية اللغة، كما يشتغل على المعنى الذي يمكن أن يشف عنه اللفظ مجموعا مع غيره.

5. الآليات المعتمدة في تحليل النّصوص إعرابيا عند ابن الحاجب

في سبيل توضيح مختلف الآليات التي كان يعتمدها ابن الحاجب في تحليلاته المختارة في كتابه المعروف بالأمالي، حاولنا تتبع مختلف الأمالي التطبيقيّة، جامعين صور هذا التحليل وآلياته في مجموعة من الوحدات يرجى أنها تعطي مجتمعة فكرة جلية عن هذه الآليات، وكيفية توظيفها في سبيل الوصول إلى المعنى.

من هذه الآليات: مراعاة العلامة الإعرابية، والاهتمام بالعامل، والبحث عن المعلق...، وكلّ آلية من هذه الآليات توفّر لنا صورة عن جزئية من جزئيات تحليل الملفوظ إعرابيا.

1.5. الاهتمام بإبراز العامل والبحث عنه

معلوم أنّ العامل في النظرية النحوية العربية هو العلة في اصطباغ آخر الكلمة

بحركة معينة، وأن ربط الحركة وجعلها ناتجة عن تأثير العامل يوجب العودة بالكلمة إلى التّركيب، وهي متطالبة مع بقية الوحدات الأخرى معنى ومبنى، مما يجعلنا نقول: إن الحركة التي افترض أنها نتيجة تأثير هذا العامل، ما هي إلا قرينة من قرائن التّركيب أو السياق اللّغوي، وجدت لتحمل وظائف معينة، ولولا هاته الوظائف ما كان للنّظرية النّحوية العربية أن تقيم بنيانها على أصل العامل، والمحلّل إذ يبحث عن العامل فإنه يبرّر من جهة لوجود الحركة المعينة، كما يبرّر الدّلالة التّركيبية ويوضّحها تبعا للتّأثير النّاتج عن التّطالب بين العامل والمعمول من جهة أخرى، فالعامل لا يعمل في الذي يليه كيفما جاء، بل إنه حركة تسعى إلى حفظ المراتب، وتحديد الوظائف، وهذا ما جعل الدّلالة التّركيبية تتحدّد تبعا لبيان المؤثر والمتأثّر، ويتضح هذا الأمر جليا في تحليلات ابن الحاجب، فهو قد يبحث عن عامل ظاهر، فإن لم يوافق المعنى أو الصّناعة لجأ إلى تقديره، مثال ذلك ما أورده في الإملاء 15 على الآيات أن العامل في كلمة (إخوانا) من قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ (الحجر /47)، مقدّر وتقديره: أمدح أو أعني، وبذلك فهي تأخذ وظيفة المفعولية، وقد رفض أن تكون حالا؛ لأنها «إمّا أن تكون حالا من الضمير في (ادخلوها)، أو من الضمير في (آمنين)، أو من الضمير في (صدورهم)» (ابن الحاجب، 1989، ص64)، وكلاهما -عنده- ضعيف فـ: «يضعف أن يكون من الأوّلين للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية، وهي: ونزعنا ما في صدورهم من غلّ، ولا يجوز أن يكون من الضّمير في (صدورهم) لأنه مضاف إليه اسم جامد، والمضاف إليه لا يستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون في معنى الفاعل أو المفعول، وإنما لم يكن منه حال؛ لأنه لا يقبل التقييد، والحال إنما جيء بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله، وغير ذلك لا يقبل التقييد» (ابن الحاجب، 1989، ص130)، وليس معنى هذا أنّ ابن الحاجب يقدّم الصّناعة على المعنى، بل إنّ دلالة الباب النّحوي هي التي تتطلّب هذا حتى تتميّز عن بقية الأبواب الأخرى، والعامل في كلّ واحد من الوجهين المرفوضين هو

العامل في العائد كما هو مقرّر في قواعد النّحاة، أمّا في التّقدير الذي ارتآه (أمدح) فيبدو أن لا تضعيف يشوبه.

كما أنّ تحديد العامل هو تحديد لدلالة التّركيب عن طريق كشف البنية التّقديرية التي تعود فيها المضمرات للظهور، والمحذوفات للبروز، مما ينشأ عنه فهم للمقصود، وتحديد للدّلالة بحسب تلك البنية، ويتّضح هذا في تحليل ابن الحاجب لقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الذِينَ اجْتَرَحُواْ السَّيئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُم كَالذِينَ ءامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَ مَمَاتُهُم﴾ (الجاثية/20)، فقد جعل كلمة (سواء) محتملة لوظائف متعدّدة، ولابدّ أن يكون لكلّ وظيفة عامل، فقد جوّز فيها أن تكون «مفعولا بعد مفعول لـ(جعل)؛ ذلك أنّ الجعل متعلّق بها، كما هو متعلّق في مثل قولنا: (جعلت زيدا عالما كريما) فعالما كريما، وشبهه، ولو تعدّدت آلافا مفعول ثان؛ لأنّ الجميع في معنى واحد، باعتبار تعلّق الجمل به، وهي كأخبار المبتدإ إذا تعدّدت» (ابن الحاجب، 1989، ص173)، وبناء عليه، تكون البنية التّركيبيّة التقديريّة الخاضعة لهذا التّوجيه: «أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستويين في الحياة والمماة» (ابن الحاجب، 1989، ص173)، كما جوّز فيها أن تكون حالا من (الذين آمنوا)، ويكون المفعول الثّاني (كالذين) وحده، وما في حيزه، وعندها تكون البنية التّقديرية: «أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويا محياهم ومماتهم» (ابن الحاجب، 1989، ص173)، أمّا التّوجيه الأخير الذي يجوزه، فهو أن يكون (سواء) منصوبا على المصدرية، والعامل فيه هو دلالة التشبيه التي تضمنتها الكاف، وتكون البنية التقديرية على هذا: نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة متأكدة عبر عنها بالاستواء لتأكد المماثلة، أي نجعل حياتهم، وموتهم، كحياة الذين آمنوا وموتهم (ابن الحاجب، 1989، ص174).

وفي قوله تعالى: ﴿زَهْرَةَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (طه /129) أورد أنّ الأظهر في كلمة (زهرة) «أن يكون منصوبا بفعل مقدّر دلّ عليه ما تقدّم؛ أي: جعل لهم، أو آتيناهم ونحوه، لأنه إذا متّعهم بها فقد جعلها وآتاها» (ابن الحاجب، 1989، ص231)، ثمّ ينبه إلى

أن تقدير العامل في مثل هذا الموضع ليس فيه أدنى تعسّف، إذ قد يظن القارئ أنّ التقدير فيه تعسف، ودليله على عدم التعسف أنّ حذف الفعل لقيام قرينة سائغ واقع فصيح، كما يجوز فيه أن يكون منصوبا على الاختصاص، وهو في هاته الحالات مقبول؛ لأنه لا يؤدّي إلى تعارض لا صناعي، ولا معنوي، ولذلك رفض أن تكون صفة لـ(أزواجا) على حذف مضاف إجراء لزهرة مجرى المصادر على معنى: (مزينين) ضعيف؛ لأنه يوجب حذف التنوين للالتقاء الساكنين، وهو ضعيف، ويوجب أن تكون (الحياة الدنيا) بدلا من (ما) وهو خلاف الظاهر، ولذلك جعله حالا من (ما) أو من الضمير لا يجابه ما تقدّم بعينه من الضعف المتقدم (ابن الحاجب، 1989، ص232).

ومن الأطر التّحليلية البارزة الذّكر في كتاب الأمالي، والتي لها وطيد العلاقة بالعامل، التّعليق الذي قد يكون بدلا من استحضار مصطلح العامل.

2.5.آلية التّعليق ودورها في التّحليل الإعرابي

التّعليق في النّظرية النّحوية العربية يطلق وفق مستويين، أحداهما خاصّ، والآخر عامّ؛ فالخاصّ يفسّره قول الرّضيّ: «التّعليق مأخوذ من قولهم: امرأة معلقة؛ أي: مفقودة الزوج، وتكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوج، فالعامل معلق ممنوع من العمل لفظا، عامل معنى وتقديرا، لأنّ معنى: علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق عنها، نحو: علمت لزيد قائم، وبكرا قاعدا» (الأستراباذي، 1998، ص152)؛ فالتعليق المقصود هاهنا مخصوص بباب ظنّ؛ فإذا دخل على مفعولها معلِّق، فهي لا تعمل لفظا لوجوده، وتبقى عاملة معنى وتقديرا لبقاء التّطالب. أمّا العام فيقصد به الرّبط بين وحدات التّركيب، وهو ما عبّر عنه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، والكلام ثلاث: اسم، وفعل، وحرف، وللتّعليق فيما بينها طرق معلومة» (الجرجاني، 1993، ص13)، ونظرا لأهميته فقد

جعله تمام حسان «أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النّظم، ولا البناء، ولا التّرتيب، وإنما كان التّعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية» (حسان، 1998، ص188)، هذا هو المشهور المعلوم، وقد يطلق ويُراد به ما أورده ابن الحاجب حين قال: «معنى تعلّق هذا بهذا في مثل قولنا: مررّت بزيد، وشبهه إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم، فالذي أوصل معناه هو الذي يتعلّق به الحرف، كقوله: سرت من البصرة فـ(من) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلّق به» (ابن الحاجب، 1989، ص685).

وقد ربط نحاة العربية بين التّعليق والعامل، فكلّ تعليق تطالب بين عنصرين، وكلّ تطالب ينشأ عنه عامل ومعمول، أو مؤثر ومتأثر، ولذلك قال ابن الحاجب في سياق حديثه عن الحرف: (وهو متعلّق به)؛ يعني أن الحرف تعلّق بالفعل لأنه طلبه، وأكثر ما يذكر هذا المصطلح عندما يتعلّق الأمر ببيان متعلّق شبه الجملة (جارا ومجرورا، وظرفا زمانيا أو مكانيا)، وإنما كانت شبه الجملة محتاجة دوما إلى متعلّق؛ لأنها حين تذكر، تذكر استتباعا، وتأتي للتقييد أو التّحديد، ولا تستقلّ، فهي تركيبات مقيدة لا حرّة، ولا يعني هذا أنها تتعلّق بأيّ سابق لفظيّ، بل إنّه تعلّق محصور في «الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها [ومحلها] إلا به، ولا يكتمل معناها إلا بها «(قباوة، 1986، ص273)؛ وذلك أنّه «لما كان الظرف لإفادة وقوع عامله، والجار للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه لم يكن لهما بدّ من متعلّق» (الأخفش، 2001، ص47)، فالتّعلّق مرهون بصحّة المعنى لأنه من تتمتّه، وكالمكمّل له.

ويمكن سوق بعض الأمثلة التي ذكرها ابن الحاجب مما يتناول مسألة التّعليق، من ذلك: تحليله على قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوا أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ (الحج/20) أورد أنّ (من غمّ) يجوز أن يتعلّق بـ (يخرجوا)، ويجوز أن يتعلّق بـ(أرادوا) لأنّ المفعول أولى بالتّقديم» (ابن الحاجب، 1989، ص160)، وفي تحليله

لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللهِ﴾ (البقرة /139)، جوّز في الجار والمجرور (من الله) أن يتعلّق بـ(كتم)، ويكون الكتمان كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله ككتمانها عن الله» (ابن الحاجب، 1989، ص161)، وقد جعل ابن الحاجب (من) محتملة لدلالة (عن)، وحملها على هذه الدّلالة بعيد؛ إذ إنها محتملة لدلالة الابتداء، وحملها على دلالة المجاوزة لا يستقيم، فلابدّ من البحث عن تقدير يحفظ هذه الدّلالة، ولعلّ التقدير هو (مبدؤها)، يعضّد هذا التقديرَ السّياقُ اللّغوي السّابق لهذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُوا هَودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ﴾ (البقرة /139)، فهذه شهادة من الله، ومن أظلم ممن كتم شهادة هي من عند الله، وهو الجواز الثاني الذي جوّزه ابن الحاجب في متعلق الجار والمجرور قال: «ويجوز أن يتعلق بما تعلق به (عنده) أي شهادة حاصلة عنده من الله على معنيين: أحدهما: أن يراد أنها من قبيل الشّهادات التي حصلت من الله واجبا أداؤها، والثّاني: على معنى أنها شهادة حصلت من إخبار الله تعالى، فإذا كتمها كتم شهادة حاصلة عنده من إخبار الله» (ابن الحاجب، 1989، ص161).

ومن ذلك أيضا ما ذكره في تحليله لقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَآ أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يأْجُوجُ ومأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ (الأنبياء /94) من أنّ (حتى إذا) «غاية متعلقة بقوله (حرام) وهي غاية له، لأن امتناع رجوعهم لا يزول حتى تقوم القيامة» (ابن الحاجب، 1989، ص147)، فهذا التّعليق الذي ذكره هاهنا ليس تعليقا تركيبيا يعطي بعدا تصوّريا لتعلق الوحدات التجريدية النحوية، بل ينحصر في المعطيات الدّلالية بين وحدات الملفوظ، وفي تحليله على قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ المنَافِقِينَ﴾ (الأحزاب /24)، فلابدّ أن يكون التعليق لشيء مذكور، ولكنه لم يُذكر صراحة، ولذلك أورد ابن الحاجب أنه يجوز أن يكون «متعلّقا بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله، «كأنّه قيل: قضى الله بذلك ليجزي الصّادقين، ويعذّب المنافقين» (ابن الحاجب، 1989،

ص181)، ومن أمثلة التّعليق التّركيبي ما ذكره من أنّ الكاف، وما بعدها من قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُه﴾ (الأنبياء /103)، يجوز فيها أن تكون متعلّقة «بـ(نطوي) منصوبا على المصدر أي: نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل، والمصدر المذكور للتّشبيه تارة يوافق المشبه به في اللّفظ والمعنى، وتارة يخالفه» (ابن الحاجب، 1989، ص119)، فالمصدر باب نحوي يتعلق بفعل من جنسه، ولما كان التشبيه مبنيا على تشبيهها (بالطّي) كان من جنسه فتعلّق به.

لذلك، فبيان المتعلِّق والمتعلَّق به يسهم إسهاما كبيرا في معرفة كيفية ترابط الكلمات، وما ينتج عن كلّ ترابط من مدلول يتوجه الملفوظ من خلاله، وتتحدّد دلالته، ويتّضح مقصوده.

3.5. الحركة الإعرابيّة ودورها في التّحليل الإعرابيّ

تعدّ الحركة الإعرابيّة إحدى القرائن المهمّة في تحديد الباب النّحوي، وتمييزه عن بقيّة الأبواب النّحوية الأخرى التي يمكن أن تحتملها كلمة ما داخل الملفوظ، ولذلك كان تغيير الحركة يستتبعه تغييرٌ في الوظيفة، وقد تكون الكلمة محتملة للتعدّد التبويبي دون أن يخلّ ذلك بالمعنى العام للملفوظ، والتّعدد التبويبي يدلّل عليه بتعدّد في تجويز الحركة، وهناك أمثلة كثيرة من هذا النوع في كتاب الأمالي، ومن أمثلة ذلك تحليله لقوله تعالى: ﴿وَ لَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَ البَحْرُ﴾ (لقمان /26)، من أنّ كلمة (البحر) قُرئت بالنّصب، وقُرئت بالرّفع، ولكلّ إعراب بابه النّحوي، وهذا يؤدّي إلى أن يكون لكلٍّ بنيةٌ تركيبية خاصّة يوضّحها ابن الحاجب قائلا: «من قرأ (والبحرَ) بالنّصب، فمعطوف على اسم أن، ويمده خبر له، أي: لو ثبت أن البحر ممدود من بعده سبعة أبحر، ولا يستقيم أن يكون (يمده) حالا في قراءة النصب، لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدإ الجامد بالحال...ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ لا خبر له» أما في قراءة الرفع فذهب إلى أنه «معطوف على الفاعل يثبت المراد بعد لو، وهو أن و اسمها وخبرها جميعا المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إن أمكن، وإلا قدر كونا...والتّقدير هاهنا: ولو ثبت كون ما في الأرض من

شجرة أقلاما والبحر، فالبحر معطوف على ما هو في معنى الكون المقدّر، فـ(يمده) لا يصحّ أن يكون خبرا لأن الفاعل لا خبر له، فيجب أن يكون حالا، أي: ولو ثبت البحر في حال كونه ممدودا بسبعة أبحر، والمعنى عليه، ولا يستقيم أن يقال: إنّ البحر معطوف على موضع (أن) لأن العطف على الموضع في (أن) شرطه أن تكون مكسورة، أو في تأويل المكسورة في الأصل» (ابن الحاجب، 1989، ص158)، فالبنية التّركيبية للنّصب غير البنية التّركيبية للرّفع.

وقد تُوجب الحركة تصوّر بعدٍ تداولي معين يستقيم فيه توجيه الحركة المعينة، مثال هذا تحليله لشاهد المفصّل:

أنَا ابنُ سعدٍ أكرمُ السَّعْدينَا * إنَّ تميمًا لم يكن عِنِّينَا.**

فـ(أكرم) ورد مرفوعا، وورد مخفوضا، فعلى رفعه يكون خبرا لـ» مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: أنا ابن سعد، كأن سائلا سأل، وقال: من هو ابن سعد، فقال له شخص: هو أكرم السعدين، أمّا الخفض فظاهر بأنه صفة السعد (ابن الحاجب، 1989، ص329)، فاستحضار حركة بعينها يوجب بابا نحويا خاصّا، أو بالأحرى توجيها نحويا خاصا، لكن توجيه حركة إعرابية معينة تتجاذبه ثنائيتي المعنى والصناعة، وقد تكون الصناعة مقدمة لأنها تمثل النظام العام العربي، فيحافظ عليها ويلجأ إلى التأويل بما لا يتعارض مع الصناعة.

4.5. استحضار الدّلالة المعجمية في العملية التّحليلية

معلوم أن أيّ ملفوظ ما هو إلا نظم للألفاظ وفق تعالقات يوفّرها نظام اللّغة في سبيل تحقيق الغاية منه، وهي التّواصل، وإذا نظرنا إلى اللّفظ داخل سياقه اللّغوي، فإننا نجد تطالبا معنويا بينه وبين بقية الألفاظ الأخرى داخل ذلك السّياق، يأتي هذا التّطالب من الدّلالة المعجمية التي يحملها اللّفظ، والمحلّل حين يحلّل عليه أن يجعل هذه الدّلالة مرتكزا أساسا من متمركزات تحليله، وقد تنبّه ابن هشام إلى أهمية هذه الدّلالة، فكان من بين النّصائح التي طالب بها المعربين: أن يفهم معنى ما يعربه إفرادا وتركيبا، بل وجعلها من أوّل الواجبات؛ فقال: «وأوّل واجب

على المعرب أن يفهم ما يعربه مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السّور على القول إنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه» (ابن هشام، 1991، ص605).

وإذا دخلت هذه الدّلالة السّياق فإنها تضيّق دلالتها لكن بما يخدم الدّلالة العامة، ولا تعارض بين الدّلالتين، إلاّ في أن الأولى منهما إطارها موسع، بينما الدّلالة السّياقية فمضيق محدّد، ولذلك تجد المعاجم تذكر للمفردة الواحدة معاني عدة، ومرجع هذا هو الدّلالات السّياقية التي تؤديها تلك المفردة، وفي كتاب الأمالي راعى ابن الحاجب الدّلالة السّياقية للكلمة في العملية التّحليلية، وجعل منها المنطلق في البيان والتوضيح، وبيان البنية التّعالقية؛ ومن أمثلة مراعاته لهذه الدّلالة تحليله لقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ (النساء/ 12)؛ حيث ذكر مفهوم (كلالة) والدّلالات التي تحتملها موجها الإعراب بحسب كل دلالة؛ قال: «(كلالة) يكون للوارث ممن ليس بولد ولا والد، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد، ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد، فإن كانت للمعنى نصبت على المفعول لأجله؛ سواء كان الرجل وارثا أو موروثا، تقديره: وإن كان رجل موروث لأجل هذه القرابة»، كما تدلّ كلمة (كلالة) على الميت نفسه، فإن حملت على هذا المعنى فإنّ التوجيه يكون: «وإن كان رجل موروث في حال كونه كلالة، فنصبها على الحال من الضمير في (يورث)، وكذلك إن كانت للوارث فمعناه: وإن كان رجل مورّث، ويكون (يورث) من أورث بمعنى: وُرِّثَ، والرجل الذي يورَّث هو الوارث، فنصبه على الحال» (ابن الحاجب، 1989، ص150)، فتحديد الدّلالة المعجمية هو تحديد وتمهيد للباب النّحوي، لأن بينهما استلزاما، ولهذا لا يجوز قبول ما ذهب إليه بعض المحدثين من أنه يمكن معرفة الأبواب النّحوية دون مرجعية معجمية واضحة.

5.5.البحث عن الرّوابط والعوائد بين الكلمات في التّحليل

الرّبط مخصوص بالدلالة السّطحية الظاهرة، وهي رؤية تسعى إلى جعل العقل

يتحرك بين وحدات الملفوظ دون إغفال لوحدة، أو تقديم لأخرى, ويتّصل الرّبط «بناحيتين من نواحي النّشاط العقلي هما التّعرف والتّذكّر، فأمّا التّعرّف فيعتمد على إدراك المعالم، والقرائن، وأما التذكر فيتصل أكثر ما يتصل بالتداعي والترابط، وفي كلا الحقلين: حقل القرائن، وحقل التداعي لابدّ من وجود الدوال والمشيرات، وهي بصورتها داخلة في نطاق ظاهرة الربط، فلقدرة الإنسان على التعرف حدود، كما أن لاستطاعة التذكر حدودا كذلك، وهذه الحدود تجعل من المستحسن أن تكثر من القرائن الدالة على موضوع التعرف، ومن المشيرات المؤدية إلى التذكر» (حسان، 2006، ص169)، واللغة إحدى النشاطات الإنسانية الواعية، ولذلك فإنّ «الكلام لا يكون مفيدا إذا نظر إليه مجتمعا بعضه مع بعض الآخر دون ترابط» (عبد اللطيف، 2003، ص87)، وللربط طرق معلومة عند النحاة فقد «يتم الرّبط بالضّمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الرّبط، أو بالحرف، أو بإعادة اللّفظ، أو بإعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو (أل)، أو دخول المترابطين في عموم الآخر» (حسان، 1998، ص213)، وقد اهتم ابن الحاجب في هذه الأمالي بنوع من أنواع الربط وهو الربط بالضمير، فهو ما إن يجد ضميرا إلا ويبين عائده، وما يستتبع هذا من دلالة، وكثيرا ما يُورد معطيات تقنينية جمعها يعطينا تصورا واضحا عن هذا الرّابط، من ذلك مثلا ذكر بصدد تحليله لقوله تعالى:﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (النساء/11)، أنه لا يشترط أن يكون عائدا على مذكور فقط، بل على مذكور وغير مذكور، وفي الآية يُورد أنّ الضّمير عائد على الميت، قال: «فإن الضّمير عائد على الميت وإن لم يتقدّم له ذكر، إلا أنه لما قال: يوصيكم علم أن ثم ميتا، فيعود الضمير على مذكور إذا كان في الكلام ما يرشد إليه، وإن لم يكن مصرّحا به» (ابن الحاجب، 1989، ص118).

6.5. مراعاة الدّلالة العامة للملفوظ في التّحليل

تعدّ الدّلالة اللّبّ الذي يفتّش عنه المحلّل، ويسعى إلى الكشف عنه، والغاية التي يريد الوصول إليها، والمقصود بالدّلالة العامّة في هذا السّياق دلالة الملفوظ

المجردة التي تشير إليها، ومن أمثلته في كتاب الأمالي تحليله لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مَتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر/35) فالمعنى العام الذي صيغت له هذه الآية أن الله يطبع على كلّ قلب كلّ متكبر جبّار، فيعم قلب كلّ متكبّر، لا أن المتكبّر له قلوب كثيرة يطبع الله عليها، ولذلك رفض ابن الحاجب أن يكون (قلب) مضافا حقيقة إلى (متكبّر)، قال: «لأنّ المعنى الذي سيقت له الإخبار بالطّبع على جميع قلوب كلّ متكبّر، وذلك حاصل بتقدير (كلّ) محذوفة مضافة إلى (متكبّر)، كأنه قيل: كذلك يطبع الله على كلّ قلب كل متكبر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحسن لظهور المعنى المراد» (ابن الحاجب، 1989، ص122).

وفي تحليله لقوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾ (الأنبياء/94)، رفض أن تكون (لا) نافية؛ لأن توجيهها إلى النفي يؤدّي إلى فساد في المعنى، بل الوجه فيها أن تكون زائدة (ابن الحاجب، 1989، ص146)، وكذلك في تحليله على قوله: ﴿وَ لَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ (فاطر/37)، ردّ أن يكون مدلول (ما) النفي، لأن الدّلالة العامّة جاءت لإثبات التّعمير وتوبيخهم على تركهم التّذكير فيه، قال: «فإذا جعل قوله (ما يتذكر) نفيا، كان فيه إخبار عن نفي تذكير فيه، فظاهره على ذلك نفي التّعمير، لأنه إذا كان زمانا لا يتذكر فيه متذكر لزم أن لا يكون تعميرا، وهو خلاف قوله: أولم نعمّركم» (ابن الحاجب، 1989، ص207)، فالسياق العام الذي يحتمله الملفوظ قد يكون مساعدا على توجيه بعض الكلمات والأدوات.

7.5. مراعاة التعدّد التوجيهي للكلمة:

ذكر ابن الحاجب أمثلة كثيرة تحتمل فيها الكلمة عددا من الأبواب النحوية من ذلك كلمة (سواء) من قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الذِينَ اجْتَرَحُواْ السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالذِينَ ءامَنُوا وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُم﴾ (الجاثية/20)، فقد ذكر ابن الحاجب أنها إذا نصبت احتملت أن تكون مفعولا بعد مفعول لـ(جعل)، ويجوز أن تكون حالا من (الذين ءامنوا)، ويجوز فيها

أن تكون منصوبة على المصدر بما تضمّنه التّشبيه (كالذين)، ولكلّ توجيه بنيته التقديرية» (ابن الحاجب، 1989، ص173)، وكذلك كلمة (بهتانا) من قوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (النّساء/20)، جوّز فيها أن تكون مصدرا، وجوّز أن تكون مفعولا لأجله، كما جوّز فيها أن تكون حالا» (ابن الحاجب، 1989، ص242)، فالكلمة الواحدة قد تحتمل وظائف نحوية متعددة بحسب زاوية النظر التي ننظر إليها منها وما ينشأ عنها من متعلقات توجب توجيهها ذلك التوجيه، وينبغي التنبيه إلى أن تعدد توجيهها لا يؤدي إلى اضطراب أو فساد، بل يزيد المعني جلاء ووضوحا.

8.5. الاهتمام بالمعاني النّحويّة العامّة والنّكات البلاغيّة (الدقائق البلاغية)

لا يتوقّف ابن الحاجب عند التّحليل التجزيئي لوحدات الملفوظ بل يتجاوزها في كثير من الأحيان إلى مدارسة المعاني العامّة؛ أعني معاني الأساليب والجمل، وسبر النّكات البلاغية فيها، وبهذا الاهتمام الذي احتفى به ابن الحاجب يمكن الرّدّ على من اتهم النّحاة العرب بأنهم لم يهتموا بالجملة أو بدلالتها، فلقد نسي هؤلاء المتّهمون أنّ النّحوي كان المفسّر البلاغي المتذوق، والمعجمي الحافظ... وإن رأى القارئ لكتبهم (كتب النّحو) بعض الجفاء فمردّه الفصل المنهجيّ والتّقعيد، ذلك أنّ النّحوي -إن أردنا تضييق مجال اشتغاله- يكمن دوره في مقابلة المنجز بالمقيس عليه (القواعد المطّردة)، لكن هذا التّضييق ما يلبث أن يتلاشى إذا جعل النّحوي مجال اشتغاله النّصوص والخطابات، وفهم مداليلها، فإنه يجعل تلك القواعد آلة يستعين بها لتحديد المعنى المراد بدقّة، وقد مثّل هذا التّصور الأخير خير تمثيل الإمام عبد القاهر الجرجاني، وهو بصدد مساءلته للنّصوص طالبا اكتشاف المزية التي جعلت هذا القرآن معجزا؛ حيث أعطى النّحو بعدا وظيفيّا، وذلك لأنه كان بصدد رؤية لا تصح باستحضار القواعد جافّة كما هي مقرّرة في الكتب. بينما يجده القارئ نحويا بكل ما تحمله لفظة النّحوي من معنى في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح، حيث راعى علل النّحاة، وتقعيداتهم دون أن يخرج عليهم قيد أنملة، من أمثلة تحليلاته

البلاغيّة تحليله لقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (الزخرف/04)، ذكر أنّ الهمزة للإنكار، يقصد أن الاستفهام الغرض منه الإنكار, وذكر الهمزة بدلا من الاستفهام لأن الأخير لا يكون إلا بها (ابن الحاجب، 1989، ص192)، فالاستفهام يراد به معناه الحقيقي وهو طلب الفهم، وقد يخرج لأغراض بلاغية أخرى منها دلالة الإنكار هاته، وقد يخرج للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿القَارِعَةُ مَا القَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا القَارِعَةُ﴾ (القارعة/1-2)، قال ابن الحاجب: «ومجيء الجملة الاستفهامية في هذه المحالّ لتعظيم ذكر القضية، وأنها من الإجمال بمكان حتى استحقت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية، وإلا فلا استفهام على التّحقيق» (ابن الحاجب، 1989، ص221)، «وأما (ما) التي قبل (أدراك) فمجيئها أيضا لتعظيم شأن الإعلام وأنه من التعظيم والإجمال بمكان حتى استحق أن يسأل عنه بالجملة الاستفهامية» (ابن الحاجب، 1989، ص221).

وقد يهتم ببيان دقائق المعاني المتعلقة بالنّظم داخل الجملة الواحدة، فبعض الوحدات يمكن أن تقدم وقد تؤخر، وبعضها يؤتى به معدولا به عن المعيار وغيرها، ولكل حالة أو هيئة تركيبية فاعليتها، ووظيفتها البلاغية، ومن أمثلته في كتاب الأمالي تحليله على قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُم النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَّخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ (السجدة/20)، فقد تساءل ابن الحاجب «لم أعيد ذكر النار ظاهرا ؟ ولم لم يستغن بالضمير عن الظّاهر لتقدم الذكر في قوله: فمأواهم النّار؟» (ابن الحاجب، 1989، ص152)، والنكتة الذي ظهرت لابن الحاجب يشرحها من خلال وجهين: «أحدهما أن سياق الآية التهديد والتخويف، وتعظيم الأمر، وفي ظاهر لفظ النّار من ذلك ما ليس في الضّمير ألا ترى إلى قوله:

ألاَ لاَ أرَى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ * نَغَّص الموتُ ذا الغنى والفقيرا.**

والوجه الثّاني: أن الجملة الواقعة بعد القول حكاية لما يقال لهم يوم القيامة عند إرادتهم الخروج من النّار، فلا يناسب ذلك وضع الضمير موضع الظاهر، لأن

القول لهم إنما هو بذكر النار، وليس قولهم حينئذ متقدما عليه ذكر النّار حتى يقال: لم يأت ضمير، وإنما اتفق ذكر النّار قبلها عند ذكر الجملة التي قبلها خبرا عن أحوالهم، فلما سيق بعدها للإخبار بما يقال لهم في الآخرة في ذلك الوقت، ذكر الكلام على استقلاله» (ابن الحاجب، 1989، ص153).

إن ابن الحاجب بتسليطه الضّوء على الدّلالات العامة، والنّكات البلاغية التي تتجاوز الإطار التقعيدي أعطى لهاته الملفوظات جمالية، وفنية، ولا يعني هذا أنها تتعارض مع التّحليل التّجزيئي، بل هي رؤية مكمّلة، وموسّعة لهذا.

خاتمة

بعد أن تتبعنا مختلف الآليات التي اعتمدها ابن الحاجب في سبيل تحليل بعض الملفوظات يمكن القول إنّ تحليل الملفوظ ينبني أساسا على مقدرة المحلل، وسعة أفقه واطلاعه، وفهمه لكلام العرب. أما هذه الآليات التي تتبعناها ففيها دليل على أن ابن الحاجب كان ينطلق من مرجعية معينة في التحليل الإعرابي، ولذلك وجدناه يقدّر العامل ولا يأخذ بعامل ظاهر يؤدّي إلى ضعف صناعي أو معنوي، ويرى أن التعليق مرهون بصحة المعنى، وينبه إلى أن الحركة الإعرابية لا تكفي وحدها لتحديد الباب النحوي للكلمة، وأن تعدد توجيه الكلمة الإعرابية لابد أن تنشأ عنه بنيات تقديرية مختلفة إلى غير ذلك من الآليات التي تعدّ أسسا منهجية تتأسس على المادة النحوية. والهدف العام الذي كان يرومه ابن الحاجب إنما هو كشف معنى الملفوظ وإبرازه، والتدليل على زاوية ذلك الكشف.

ومازال دور الإعراب في كشف معاني النّصوص يحتاج إلى مزيد عناية وبيان، خصوصا وقد انبنت عليه نظرية تراثية كبيرة هي نظرية النّظم للجرجاني، ولأنه كان من الرّوافد التي لا يستغني عنها الكاتب التّراثي في فهم مداليل النّصوص، فهذا ليس من قبيل الترف كما يُعتقد.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن جني، أ. ا. ع. (1952). الخصائص. القاهرة: المكتبة التوفيقية.
- ابن الحاجب، أ. ع. ع. (1989). أمالي ابن الحاجب. (ط1). الأردن: دار الجيل.
- ابن الحاجب، أ. ع. ع. أمالي ابن الحاجب. (ط1). دار عمان.
- ابـن هشـام، ع. ا. ج. ا. (1991). مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب. بـيروت: المكتبـة العصريـة.
- الأخفـش، ص. ا. ب. ا. (2001). العقـد الوسـيم في أحـكام الجـار والمجـرور والظـرف. بـيروت: المكتبـة العصريـة.
- الأسـترباذي، ا. (1998). شرح كافيـة ابـن الحاجـب. (ط 1 ، م 4). بـيروت: دار الكتـب العلميـة.
- برجشـتراسر، ب. (1982). التطـور النحـوي للغـة العربيـة. (ط 2). القاهـرة: مكتبـة الخانجـي.
- الجرجاني، ع. ا. (1982). المقتصد في شرح الإيضاح. العراق: دار رشيد.
- الجرجاني، ع. ا. (1993). دلائل الإعجاز.(ط 3). بيروت: دار الكتاب العربي.
- حسان، ت. (1998). اللغة العربية معناها ومبناها. (ط 3). القاهرة: عالم الكتب.
- حسان، ت. (2006). مقالات في اللغة والادب. (ط 1). القاهرة: عالم الكتب.
- حماسة، ع. ا. م. (2003). بناء الجملة العربي. القاهرة: دار غريب.
- الخطيـب، ع. ا. (1438). أصـول التحليـل النحـوي لآي القـرآن الكريـم. مجلـة جامعـة طيبـة لـلآداب والعلـوم الإنسـانية،(1)
- رمضان، ع. ا. (1999). فصول في فقه اللغة العربية. القاهرة: غير معروف.
- الزجاجي، أ. ا. (1986). الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار النفائس.
- سيبويه، أ. ب. ع. ق. (1983). الكتاب. (ط 1 ، م 3). بيروت: عالم الكتب.
- السـيوطي، د. ا. (1965). بغيـة الوعـاة في طبقـات اللغويـين والنحـاة. (ط 1 ، م 2). غـير معروف.

- قباوة، ف. ا. (1986). إعراب الجمل وأشباه الجمل. بيروت: دار الأوزاعي.
- قباوة، ف. ا. (2002). التحليل النحوي أصوله وأدلته. مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.